# تحديد ملكية الاراضى

## فى رومانيا ونتائجه

---

محاضرة لحضرة صاحب العزة جلال بك فهيم

القاها بالنادى الزراعى فى مساء يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩

اذا رجعنا الى التاريخ البعيد ، وجدنا أن الأرض كانت عشرية فى عهد استعمار روما لرومانيا ، أى أنها كانت ملكا للدولة ، وكان الفلاح مالكا لحق الانتفاع ، ما دام يؤدى العشر من محصوله الى الخزانة العامة .

وكان من جراء الفتن الدامية الطويلة بين الأمراء فى ملدافيا ، وملاخيا فى القرن السادس عشر ، حرمان المستضعفين ، وإشباع نهمة المتجبرين ، وما زالوا يتقاذفون الضعفاء بينهم ، حتى خلقوا طائفة الأسياد من الملاك «البويار» وطبقة « الرومانيين » أى العامة .

ثم جاء الفتح العثمانى ، فلم يكتسح العثمانيون أمراء الفلاح والملداف ، بل اتخذوا منهم عمداً ، ولم يغلوا أيديهم ، ولم يسألوهم أكثر من ضريبة يؤدونها ، ونصرة على الأعداء يقتضونها ، فكانوا فى رومانيا كما كانوا فى مصر ، حلفاء السادة على الفلاحين .

لم يغل الفتح العثمانى يد الأمراء ، بل اتخذ من تأدية الخراج وسيلة الى إرهاق الفلاحين ، وتركزت الملكية فى يد الطبقة الممتازة ، تركزاً انتهت

حالته فى أواخر القرن السادس عشر ، الى أن ملكت إحدى عائلات البويار ثلاثمائة قرية فى « أولتينى »

أخـذ الفلاحون يفرون من ظلم هؤلاء الأسياد المسيحيين الى أراضى الدولة العثمانية ، وتركوا وراء ظهرانيهم الأرض وفلاحتها . وكانت مصلحة الملاك والأغنياء فى منع الهجرة ، لأن المهاجر يذهب بنفسه ، وما عليه من خراج ، فتآمروا على سلب الفلاح حريته الشخصية ، وحرموا عليه أن يترك مزرعته ، ومازالوا يتوسعون فى التفنين لمصلحتهم على حساب الحرية ، حتى جعلوا من الفلاح عبداً للأرض ، لا يجـوز له أن ينتقل من الأرض التى يعمل فيها ، وأصبح كآلة الحرث والحصاد ، من لوازم الغيط ، يعدّ مع المواشى والعبد ، كجزء من الملك .

ثم جاء القرن الثامن عشر وقد بلغ السيل الزبى ، وطفح الأناء بالاساءة الى هذه الرعيـة المستسلمة ، الا أن أمير الملداف جنح الى الروس ، فأعلن العثمانيون ضم رومانيا الى أملاكهم ، جزاء له على ذلك ، وأرسلوا لهـا والياً من قبلهم ، و بذا بدأ دور التحرير ، وسادت الأفكار الديمقراطية . على أن يد الولاة لم تكن طليقة فى القضاء على سلطة « البويار » تماماً .

ولقـد كان للروح الديمقراطية فى الدولة العثمانية ، فى ذلك الحين ، الفضل الأول فى خلق رومانيا الحديثة ، وهى التى اعتبرت الفلاح انسانا كامل الحقوق وأوقفته جنباً لجنب أمام القضاء ، الذى كان تحت إشراف مفتى الاستانة ، فيقتص من أكبر البويار لأقل الرعية .

على أن كبار الملاك استمروا قابضين على الجزء الأعظم من الأرض المزروعة ، والغابات ، والبحيرات . ومـع تزايد السكان ، واتساع المعارف

واشتراك الفلاح فى السياسة أصبحت الحوادث تدفع بهذه الطبقة ، مدارجة نحو ثورة اجتماعية ، وأصبحت مسألة توزيع الأراضى توزيعاً عادلا غير مضرة بالحالة الاقتصادية ، وهى المسألة الأولى فى السياسة الرومانية .

وقد هيأ لى الرحيل فى أطراف رومانيا . أن أتفقد مدى الانقلاب ، الذى طرأ عليها ، فجعل من كبار الاغنياء صغارا ومن المعدمين ملاكا .

فذلكة تاريخية :

أنشىء « بنك الأراضى » فى سنة ١٩٠٧ ، وهى هيئة لها رأس مال مختلط ، اشتركت فيه الدولة بنصيب . وكانت مهمة هذه الهيئة ، السعى لشراء الأرض من كبار الملاك وردها لصغار الفلاحين ، بشروط مناسبة . الا أنها فشلت فى مهمتها ، حيث لم تستطع رغم كل الوسائل ، شراء أكثر من ٤٠٠٠٠ فدان فقط ، الأمر الذى زاد تعطش الفلاحين الشديد لامتلاك الأراضى . فشعرت الحكومة الرومانية بوجوب عمل تشريع جدى ، يفى برغبات فئة صغار الزراع . وفى سنة ١٩١٣ صرح حزب الأحرار أن سياسته تشمل تحديد ملكية كبار الزراع . ثم جاءت الحرب العامة ، والدولة على أبواب عمل جدى ، فى سبيل توزيع الملكية الزراعية .

وفى سنة ١٩١٧ ، على أثر سقوط نظام القيصرية ، أخذت جماعات البلاشفة ، التى اكتظت بها ملدافيا ، فى بث مبادىء الشيوعية الجديدة فى رومانيا ، واجتهدوا فى هدم النظام الاجتماعى ، بحث الأهالى على التخلص من نير « البويار » ذوى الاقطاعات ، والأملاك الواسعة ، المسيطرين عليهم ، والمستعبدين لهم . وقد بدأ الزراع فعلا ، فى بعض جهات الحدود ، بالاستيلاء

على أراضى بعض الملاك ، بدون انتظار أى تشريع ، الأمر الذى هدد بنقض نظام الملكية .

غير أن دعاية البلاشفة ، لم تؤثر التأثير المنتظر فى الفلاح الرومانى . إذ تسرب الى عقله الشك فى تلك المبادىء المنمقة ، والدعوة الخلابة ، وأسرع الساسة الى تطمين المقاتلة والفلاحين على الاراضى ، التى يزرعونها ، ولا يملكونها ، فعدلوا الدستور بما يتفق مع النص الآتى :

« إن المصلحة العامة الوطنية ، اقتضت توسيع ملكية زارع الأرض ، بنزع ملكيات كبيرة من الأراضى المزروعة ، فى مقابل تعويض مالى ، وتوزيعها ، على الأخص ، على المقاتلة من الجند الذين لا يملكون شيئا ، وعلى عائلات من قضوا فى الجهاد الوطنى أو ماتوا أثناءه »

وكان من جراء ذلك ، أن انقلب الساسة والحكام من الفلاحين والعمال حربا على الشيوعية ، لا أنصارا لها ، لما أوتوه من بعد نظر ، وحصافة فكر ، يعاونهم فى ذلك الأغنياء والملاك ، الذين نزلوا طائعين ، مختارين عن أرضهم.

وصدر مرسوم الجمعية الأهلية ، المنعقدة فى ( جاسى ) فى عام ١٩١٧ ، بتعديل المادة التاسعة عشرة من الدستور وعلى الرغم من أن الاحتلال الأجنبى، عطل تنفيذ هذا البرنامج ، فان إعلانه والثقة بتنفيذه ، حسن مركز الحكومة وأكسبها تعضيد فئة الزراع ، فى ظروف سيئة لم تر مثلها ، حتى فى أسوأ عصور تاريخها .

وفى نفس الوقت الذى قامت فيه تلك النهضة برومانيا القديمة ، كانت الحركة قائمة على قدم وساق فى ولاية بسارابيا ، فان هذه الولاية بعد أن تخلصت من نير البلشفية ، وفشلت فى إرجاع الملكية ، أصبحت جمهورية باسم جمهورية

ملدافيا البسارابية ، وجعلت من أسس دستورها نزع ملكية الأراضى من كبار الملاك ، وتوزيعها على صغار الزراع .

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، انعقدت الجمعية العمومية الأهلية بولايات ترانسلفانيا ، و بنات ، وكرسيانا ، ومرامور وقررت أن يكون تنفيذ الاصلاح الزراعى ، شرطا أساسيا لاندماجها فى رومانيا العظمى ، وقد أقرت باكوفينا مبدأ الاصلاح الزراعى قبل الانضمام .

القوانين الخاصة بالملكية :

ان القوانين المختلفة ، التى سنت فى رومانيا الحديثة للاصلاح الزراعى عديدة ، وتختلف باختلاف حالة كل مقاطعة انضمت الى رومانيا . هذا علاوة على ما أدخل عليها من التعديل ، والتحوير .

## نزع ملكية الأراضى فى رومانيا القديمة :

تطبيقا لمادة الدستور المعدلة ، صدر دكريتو فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، بأن كل الأراضى المنزرعة ، والقابلة للزراعة التى يملكها التاج ، و بنك الأراضى ، والهيئات العمومية ، والشركات ذات الشخصية المعنوية تنزع ملكيتها ، وكذلك الأراضى التى يملكها الأجانب ، والغائبون . ونص قانون ١٧ يونيه سنة ١٩٢١ ، على أن كل من أجر أرضه باستمرار ، من أبريل سنة ١٩١٠ الى أبريل سنة ١٩٢٠ ، يعد من الغائبين ، ما عدا أراضى القصر ، والمنازل الريفية ، والغابات ، والكروم ، وكذلك المصانع التى تملكها الأجانب ، على أن يبيعوها فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وقد نص تعديل الدستور أيضاً ، على نزع ملكية مليونى هكتار من الأراضى الزراعية ، لتوزيعها علاوة على ما ذكر أعلاه . الا أن الاسراع فى التنفيذ ، أدى الى توزيع مليونى هكتار ونصف ، بدلا من اثنين . فسن قانون فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢١ ، معدلا لطريقة التوزيع والنسبة ، لسد هذا العجز ، واشترط فيه ألا يقل نصيب كل فرد من الجند ، الذين وفوا مدة الخدمة ، أو أرامل الجند ، الذين توفوا فى الحرب ، عن ٥ هكتارات . و بموجب هذا القانون أصبحت الملكية محدودة لكبار الملاك غير الغائبين ، والأجانب بين ١٠٠ هكتار و ٥٠٠ هكتار ، لا تزيد عنها ، ووزع الباقى على عمال الزراعة .

وكانت نتيجة هذا القانون ، أن بلغ مقدار الأرض التى نزعت ملكيتها ، ووزعت على صغار الزراع فى المملكة الرومانية القديمة ، مليونى هكتار ونصف.

## نزع ملكية الاراضى فى بساربيا :

ان القانون الذى أقره مجلس بساربيا ، فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وصدر بتنفيذه دكريتو ملكى فى ٢٢ ديسمبر من السنة نفسها ، أشد بكثير من أى قانون صدر بهذا الصدد فى رومانيا . فقد نص على نزع ملكية جميع أراضى التاج ، والهيئات ، والحكومة ، والأجانب ، والأراضى التى تملكها المدن ، ما عدا الجزء المستعمل للمنافع العامة ، وأراضى الكنيسة ، مع إبقاء ستة هكتارات لكل قس ، وهكتار ونصف لكل راهب .

أما أفراد الملاك الآخرون ، فقد تقرر أن ينزع منهم مليون هكتار ، تؤخذ من الأشخاص الذين تزيد ملكية كل منهم على مائة هكتار ، وفى

حالة تعذر الحصول على المقدار المطلوب ، يرجع على هذه الفئة لسد العجز .

ولم تنته سنة ١٩٢٣ ، حتى نزعت ملكية ١٧١٠٠٨٨ هكتارا .

## نزع ملكية الاراضى فى البكوفينا :

اتبعت فى هذه المقاطعة ، نفس الطريقة ، التى اتخذت فى رومانيا القديمة على وجه التقريب . غير أن الحاجة فيها للأراضى ، كانت شديدة وقد بلغ مجموع الأراضى التى نزعت ملكيتها للتوزيع فى هذه المقاطعة ٥٥٢٠٨ هكتارات . ومما هو جدير بالاثبات ، أن معظم هذا المقدار قد تنازل الملاك عنه من تلقاء أنفسهم ، وذلك قبل تنفيذ القانون .

## نزع ملكية الاراضى فى ترانسلفانيا :

كانت هذه المنطقة ، قبل ضمها الى رومانيا جزءا من هنغاريا ، بيد أنه بالنظر الى اطراد زيادة عدد سكانها ، وقلة أراضيها الزراعية ، قد لزم تخفيض المقدار الذى ترك للملاك ، ونزعت كل ملكية الهيئات والجمعيات ذات الشخصيات المعنوية ، والأفراد الغائبين من مدة تتجاوز أول ديسمبر سنة ١٩١٨ الى يوليه سنة ١٩٢١ ، أى وقت تنفيذ القانون .

وقد بلغ مقدار الأراضى ، التى نزعت ملكيتها فى ترانسلفانيا ، لتوزيعها على عمال الزراعة مليون فدان تقريبا .

## تنفيذ القانون وتوزيع الأراضى :

لاقت رومانيا صعوبات كبيرة فى سبيل تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها ، لأن عملا كهذا يتطلب مسح الأراضى ، وعمل احصاءات ، و بيانات ، وخرائط ،

وتحديد الأثمان ، وما يترتب على ذلك من شكايات وخصومات .

ولم تكن البلاد مستعدة لذلك ، ولا سيما على أثر خروجها من الحرب ، فكاد تنفيذ هذا القانون ، يدمر أساس البلاد الاقتصادى ، والاجتماعى . ولم يكن هذا يخاف على ولاة الأمر إلا أنهم اضطروا للتنفيذ ، قبل اتخاذ عدتهم ، وبدءوا فى العمل قبل خريف سنة ١٩١٩

وأحيل التنفيذ على الهيئة الرئيسية لبنك الأراضى المؤسس فى سنة ١٩٠٧ ، وأطلق عليه اسم « المركز الرئيسى للتعاون وتوزيع الأراضى » .

وأنشئت فى بسارابيا ، هيئة تقوم بنفس العمل ، وكونت هذه الهيئات الرئيسية برومانيا وبسارابيا ، جمعيات زراع محلية فى كل النواحى والقرى ، القائمة فيها عمليات التوزيع .

وكل الأراضى التى يسلمها كبار الملاك الى المركز الرئيسى ، بوساطة لجانه المعينة خصيصا لذلك ، والمنتشرة فى أنحاء المملكة ، تسلم فورا لجمعيات الزراع المحلية ، لزراعتها طبقا للنظام التعاونى .

وقد كان فى طريقة توزيع الأرض وفلاحتها بالتعاون ، إنقاذ للموقف ، اذ ارتوى تعطش الفلاح الى ملكية الأرض مؤقتا . وأصبح عند السلطات الادارية ، الوقت الكافى لدرس المسائل العديدة ، الخاصة بكل منطقة .

أما فى بوكوفينا ، وترنسلفانيا ، فلم تتبع هذه الطريقة التعاونية ، لأن الأراضى القابلة للتوزيع فيها قليلة ، وكانت الحالة لا تدعو الى الاسراع فى التوزيع . وبدىء فعلا فى توزيعها تدريجيا ، ومباشرة ، على الفلاحين ، بدون الالتجاء الى ذاك الحل الموقت .

## التعويض عن الأراضى المنزوعة ملكيتها :

لم يكن الغرض من القوانين الزراعية ، الخاصة بهذا الموضوع ، إلغاء الملكية فى المملكة ، فان القيمة الأساسية . التى قدرت للأرض كانت تعوّض الملاك تعويضا معقولا ، وعادلا ، لولا تقلب ، وانخفاض سعر العملة الرومانية ، الى حد غير معقول . وأصبح التعويض عن نزع الملكية نظرية ، كانت فى الواقع ، بمثابة إلغاء فعلى للملكية ، بسبب تدهور سعر العملة .

## وراثة الأراضى :

إن نظام الميراث يدعو الى تجزئة الملكية ، وينشأ عنه ملكية قطع صغيرة ، ذات قيمة قليلة ، واستغلال ضعيف . بل فى كثير من الأحيان ، يجعلها غير صالحة للاستغلال بالمرة . وفى مصر وفرنسا أمثلة كثيرة لتأثير الميراث على الأراضى ، من الوجهة الاقتصادية . فاحتاطت رومانيا بعض الاحتياط لهذا الأمر ، بالنص على أنه لا يمكن تجزئة الأراضى بسبب الميراث ، أو أى سبب آخر ، الى نسبة أقل من هكتار واحد فى المناطق الجبلية والتلية ، وهكتارين فى الأراضى المسطحة . وللمورث أن يوصى بملكه الى واحد أو اثنين من الورثة ، على أن يقرر التعويض المناسب لباقى الورثة .

وقد كان من جراء وضع هذه القوانين وملحقاتها ، مصادرة ما يقرب من أربعة ملايين هكتار من الأراضى المنزرعة ، ومليون من أراضى المراعى ، ومثله من الغابات . وحصر المستحقون للأرض المنزوعة ملكيتها ، فوجدوا أن ما يقرب من مليونين من رؤساء العائلات ، قد أعطى منهم الى سبتمبر سنة ١٩٢٧ نحو مليون وأربعمائة ألف ، ما استحقوا . ووضعوا يدهم فعلا على

ثلاثة ملايين ونصف مليون هكتار . وهذه نتيجة تدعو الى القول ، بأن العملية ، وإن لم تتم ، وقد مضى عليها أكثر من عشر سنين ، فهى على وشك التمام .

استنتاجات :

كانت العامة قبل الحرب ، وقبل صدور المرسوم السالف الذكر ، بين أجير مرتبط بوكره ، و بين مالك صغير ممسك بحقله وكلاهما فى تصرف كبار الملاك ، ولم تكن الحياة إلا محدودة بشروط قاسية ، وكان على الفلاح أن يختار بين الجوع ، وما يسد الرمق ، لا يستطيع رحيلا ، ولا يجد عن العمل فى الأرض بديلا .

وفى آخر الحرب ، وجد كبار الملاك أنفسهم محرومين من كثير من وسائل الانتاج ، مصابين فى إيراداتهم الكبيرة ، سواء أكان ذلك بهبوط سعر العملة ، وبنزول الايجار ، أم بالضرائب . فان الاصلاح الجديد ، الذى حرمهم كذلك من نصيب من الأرض ، وحدد رءوس أموالهم ، قد جعل العودة الى أيام الثراء الضخم ، من استغلال الأرض ، ومن عرق الزارعين ، حلما بعيد التحقيق . وقل الانتاج لوجود الأرض فى يد الفلاح الفقير الجاهل ، فلا تؤتى ثمرها ، ويستدل على ذلك باحصاء الصادرات وأصبح إقليم بسارابيا ، الذى كان حلوبا فى العهد القيصرى ، فى حاجة الى قمح يرد من الخارج .

كل ذلك فى مجموعه صحيح ، ولكن إذا تعمقنا قليلا فى بحث أسباب قلة إنتاج القمح ، وجدنا :

أولا — أن رومانيا المصدرة للقمح قبل الحرب ، لم تكن تحتوى على بكوفينا وترنسلفانيا وهما المقاطعتان المستهلكتان للقمح .

ثانيا — أن الفلاح الصغير ، وهو كالفلاح المصرى يعيش من الذرة . فلما ملك الأرض ، توسع فى زراعتها على حساب القمح ، فزاد إنتاج هذه وقل ذاك .

ثالثا — من المسلم به من الجميع ، أن الطبيعة لم تسعف . فالأمطار قد حبست سنين ، والجليد قد أصاب النبات ، وفى الجو المضطرب المتعاقب ، لم تخرج الأرض خيرها .

رابعا — انتقال الأرض من بين الأيدى التى تعهدتها ، وهذا الدور الذى تجتازه الطبقات جميعا بعد حرب طاحنة ، مخربة ، لم يزل غير عادى ، فلا بد له من أثره المؤقت .

فاذا أخذنا كل هذه الاعتبارات ، وجدنا أنفسنا فى حاجة الى الامساك عن حكم قاطع ، بالنسبة لأثر القانون ، على كمية الانتاج أو نوعه .

أما من الوجهة الاجتماعية ، فلا شك أن قوانين الاصلاح الزراعى ، قد غيرت حياة الطبقات ، فلم يبق مفر لكبار الملاك ، من تعديل حياتهم ، بما يتناسب مع الشرائط الجديدة . وكذلك الفقراء والزراع ، لا بد لهم أن يستقروا فى الموضع ، الذى رفعهم اليه الاصلاح ، فأصبحوا مسؤلين عن مستقبل البلاد كلها . وعليهم أن يسدوا الفراغ ، الذى أحدثه تنحى الرءوس المفكرة ، والأموال الطائلة ، عن استغلال الأرض .

أما أثر القانون الحسن ، البادى فى كل مكان ، على الحياة الاجتماعية ،

فهو السعادة التى يحس بها الفلاح ، من تقدم فى ملبسه ومأكله ، الى جميع مظاهر عيشته .

ولست أريد أن أتعرض للكلام عن أثر هذا القانون ، من الوجهة السياسية . وانما قصارى مايصح الافضاء به ، هو الكلام عن أثره فى الوجهة الخارجية ، فنقول إن القانون قد أساء الى الأجانب والأقليات ، ولكنه نصر العنصر القومى .

وفى الختام ، يصح لنا أن نقول ، إن فى هذا القانون ، قضاء على الشيوعية ، وغذاء للشعور الوطنى ، وإن أخل مؤقتا بالتوازن الاقتصادى .